

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



Republic of Iraq
CENTRAL BANK OF IRAQ

جُمْهُورِيَّةُ الْعِرَاقِ
الْبَنْكُ الْمَرْكَزِيُّ الْعِرَاقِيُّ

ايضاح صحفي عن البنك المركزي العراقي

رصد البنك المركزي العراقي منذ اسابيع ما صدر عن بعض وسائل الاعلام حول وجود اوراق مزيفة في الأسواق، على أساس إنها عملة عراقية، وبعضها عملات أجنبية. وبعد تدقيق الموضوع قدر تعلق الأمر بالجهاز المصرفي العراقي ودائرة اختصاص البنك المركزي، نود أن نبين ما يلي:

١- إن ممارسات تزيف العملة أو تزويرها هي ممارسات جرمية يحاسب عليها القانون لما تسببه من إضرار في ثقة الجمهور بالعملة الوطنية إضافة الى الأضرار الاقتصادية والاجتماعية. وقد أوجبت المادة (٣٥) من قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ على أي شخص يحصل على عملات ورقية أو معدنية مزيفة أو مزورة أن يقدمها للبنك المركزي العراقي. وبهذا تصبح أية حيازة أو تجارة أو احتفاظ بتلك الأوراق مخالفة للقانون ويتوجب تقديمها للبنك المركزي تحت طائلة القانون.

٢- إن ثمة فرق بين التزيف والتزوير.. فالتزيف هو صنع عملة مشابهة للعملة الصحيحة المتداولة باستخدام الأحبار والأوراق وأجهزة الحواسيب والطبع، وبقية الأدوات المستخدمة في هذا العمل، وهو الأسلوب الشائع. أما التزوير فيتم باستخدام ورقة نقدية صحيحة وإجراء تغيير فيها لتحويلها من ورقة نقدية ذات فئة أقل إلى أخرى ذات فئة أعلى، أو إحداث تغيير معين لتحقيق غرض معين. وهو أسلوب محدود جداً في الحالة العراقية.

وقد اتجهت معظم الدول إلى بذل العناية الفائقة في تطوير آليات إصدار عملتها بمواصفات جيدة بهدف الحيلولة دون نجاح عمليات التقليد والتزييف والتزوير. ولا يخفى إن أهم العقبات التي تواجه المزيفين والمزورين هي نوع الورق الذي تُصنع منه العملة، وهو ورق مُعالج ومقاوم للإتساخ وأكثر جودة في التداول وأكثر عمراً. بالإضافة لوجود خيط الأمان والعلامة المائية وبقية المواصفات الأمنية.

٣- لقد أنتشرت في العديد من دول العالم جرائم التزييف والتزوير، بسبب التقدم التكنولوجي في عمليات الطباعة، غير إن فرص نجاح مثل هذه الجرائم، ولاسيما في العراق، تصطدم بعدة عقبات، أهمها كما أسلفنا، المواصفات الأمنية العالية للورقة النقدية العراقية، وقدرة الجهاز المصرفي العراقي والجمهور في إكتشاف الأوراق المزيفة، إضافة الى الرقابة الصارمة للبنك المركزي وإجراءاته في فحص الإيداعات

النقدية التي ترد من المصارف، وفرض غرامات بنسبة (١٠٠%) على ما يُكتشف من الأوراق المزيفة التي تظهر ضمن الإيداعات النقدية. وإن البنك المركزي العراقي مستمر باقامة الدورات لموظفي المصارف والمؤسسات الأخرى بما فيها المؤسسات الأمنية للتعريف بخصائص العملة العراقية المتداولة والمواصفات الأمنية لها إضافة الى مظاهر وعلامات الأوراق المزيفة والمزورة.

٤- لم تؤثر لدى البنك المركزي العراقي زيادة ملحوظة في وتائر نسب التزييف في الدينار العراقي منذ عام ٢٠٠٤ وظلت نسبها قليلة جداً قياساً للعملة المصدرة للتداول وقياساً بالمعدلات العالمية للتزييف. ولا يوجد لها تأثير على الاقتصاد العراقي.

٥- إن البنك المركزي العراقي مستمر في تزويد الجهات ذات العلاقة بتقارير شهرية وسلسلة زمنية عن العملة المزيفة التي تكتشف في إيداعات المصارف، أو التي تضبطها الجهات الأمنية والقضائية والمصارف. ويمكن التأكيد بأن أعداد الأوراق المزيفة أو المزورة المكتشفة من قبل الجهاز المصرفي أو الجهات الأمنية والبنك المركزي العراقي في أدنى حد يمكن أن يكون في عملة بلد معين، نظراً لكفاءة العملة العراقية المصدرة وقوة إجراءاتنا.

٦- يعمل البنك المركزي العراقي حاليا على إنجاز مشروع إعادة هيكلة العملة العراقية بحذف ثلاثة أصفار وإصدار عملة جديدة تفوق في مواصفاتها العملات العالمية غير القابلة للاختراق والتزييف. وستكون هذه العملية إضافة نوعية بالغة الأهمية للعملة الوطنية... مع التقدير.

البنك المركزي العراقي